عنها في القطاع الخاص، حيث تستخدم في الغالب، عمالا يهوداً، ومن أجل ذلك فإن نسبة الاضرابات، في القطاع العام، مرتفعة عنها في القطاع الخاص الذي يتوجه نحو مزيد من استخدام الأيدي العاملة العربية المحرومة من أي تنظيم، ومن أية حماية سياسية، والتي لا تملك حق الاضراب والعاجزة عن فرض شروطها.

كما أدى تمركز العمال العرب في القطاع الخاص، إلى تدني أجورهم؛ حيث أن معظم المؤسسات، في هذا القطاع، يقل فيها عدد العمال كما تنخفض فيها الأجور بعكس القطاع العام والهستدروتي الذي يستخدم يهوداً في الغالب. ومن الجدير بالذكر، أن ٥٠٪ من قوة العمل اليهودية، في الصناعة الاسرائيلية، تعمل في هذه المؤسسات، مثل مؤسسات الصناعة الكيمياوية ومؤسسات البحر الميت والصناعة الجوية ومؤسسة كور[٦٢] ، أما المؤسسات الخاصة الكبيرة فتكون عادة مرتبطة بالصناعة الحربية مثل تاديران وغيرها من المؤسسات الالكترونية[٦٣] .

الجدول رقـم ٩
الأجور في اسرائيل حسب حجم المؤسسة
للعام ١٩٧٦[٦٤] بالليرة الاسرائيلية

عدد المستخدمين	الأجر الشهري
١٠٠ وأكثر	٣٣٠٠
٥٠ – ٩٩	٢٦٠٠
٢٠ – ٤٩	٢٥٠٠
٥ – ١٩	٢٢٠٠
١ – ٤	١٨٠٠

ويبين الجدول رقم ٩ العلاقة القائمة بين حجم المؤسسة والأجر الشهري؛ حيث يقل الأجر الشهري كلما صغرت المؤسسة. وبما أن العمال العرب لا تتوفر لهم فرص العمل إلا في المؤسسات الصغيرة، والتي تستخدم أقل من عشرين عاملاً، فإن أجورهم تنخفض عن أجور العمال اليهود الذين يتمركزون في المؤسسات الكبيرة.

ويفضل أرباب المؤسسات الصغيرة، في القطاع الخاص، استخدام العمال العرب لأن غالبية هؤلاء تعمل على أساس المياومة، مما يمكنهم من التحايل على ضريبة الدخل والحسومات الأخرى التي يفرضها القانون الاسرائيلي هذا من جهة، ومن جهة أخرى يتم تحقيق أقصى الأرباح باستخدام العمال العرب على هذا الأساس.